



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

أوضح رمز على نظم الكنز

المؤلف

علي بن محمد بن خليل (ابن غانم المقدسي)

هذا شرح نظم الكائنات المسمى بأوضح روضه على نظم الكائنات
والناظم هو ابن الفصيح احمد بن علي الهمداني المتوفى ٧٥٥
وسمي نظمته كاستحسان الطرائف والشرح هذا المؤلف

العلامة ابن تيمية المقدسي واسمته على ما يحمد

واشتهر بابن تيمية توفي ٧٢٨

فهو زكوة في خلاص الابرار

واما الزن

الكاتب
مصر

تتمت
البرقي

في الظنون
في صان

٧٩١

١٢٨٦٠

معه ٧٩١

مكتبة الخزانة

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

مصدقاً بمعنى اسم الفاعل وعلى حقيقة بمعنى حاصل من المرض طهارة من الدوب والحق طوبى
 قد كثر في أول الخبر بدلالة دوى رحمه الله **عنه** أي إلى الخبر المذكور بما ذكر عليه أي إلى معنى
 المعنى وما ذكره في السئلة الماء تنقار ولو فطن عند ما فلف فعل كما ذكر في الخبر في الظاهر
 أو غسل ثم ونحوه ولم يطر عن سبل المحل وإن لم يسلم في خزانة الغيبين إما إذا افترض
 الماء على راس العضو قبل أن يصل إلى المرفق أو اللب يسلك الماء ويذهب إلى الخصر العضو يكون
 سبوتا وبالضم غسل البكر والماء الذي يغسل به وبالكسر ما يغسل به من خطم ونحوه ويدخل
 فيه ما بين العذرا والاذن لأن المسقط هو الثابت ولم يحل به بل بالعدا ولو فطن منه وجوب غسل
 ما لا في الشئ من اللحية وهو الصحيح المخرج إليه وسباني في رواية ولأن الماء على شئ من الدفن
 ثم غلظه لا يجب غسل الدفن وفي الباقي لو قصر المشار إليه في غسله وإن كان يجب تحليله
 وأيضاً الماء إلى الشفتين وكان وجهان قصة مسنونة فلا يجب فيهما في سقوط عمل ما حقه
 بخلاف اللحية وسخلاف ما لو نبتت جلدة فيجب قشرها وأيضاً الماء لما تحتها بل لو سأل عنها
 لجزأه بحجته قشرها أذ لم ينقل فيه سنة والأصل القدم فلم يعبر قيامها بما تغاير غسل
 وعد في التحليل اتصال الماء إلى منابت شعر الحاجبين والشارب من الآداب مطلقاً وذكر
 الولي في الكراهية المفتي به من المقتضى به أنه لا يجب اتصال الماء إلى ما تحته كالحاجبين
 وأما الشفة فصل سبع الغم وقال أبو جعفر ما أنكم عند انضمامه تبعه وما ظهر فلو جبه
 وصحته في كماله وفي الحديث يغسل العين بالماء ولا بأس بغسل الوجه بمحض عيبه وقيل
 إن غمر شدة الحجز ولو ترصفت عينه يجب اتصال الماء تحتها إلى موضعها رجا شغب
 العين والأفلا وفي المغرب المرض ما جسد الوجه في الوقوف في الجامع الأصغر كان في
 الأظفار وفيها وزن أو طين أو عجين أو لدة تصنع احتجازاً في القروي والمدي قال
 الدبوسي هذا صحيح وعليه الفتوى وقال الأسكا في يجب اتصال الماء إلى ما تحته لا الذن
 لتدرك منه وقال الصقار يجب اتصال الماء إلى ما تحته إن طال الظفر وهذا حسن لأن الغسل
 فإن كان مقصوداً على الظاهر كذا الحال الظفر يضرب بمرارة عروضة كالحائل فظن شعبة في
 التوازن بحث في المصري لا القروي لأن دسومة أظفار المصري تصير تحت نازة عروضة
 الحائل فظن شعبة في التوازن بحث في المصري لا القروي ما نفع بخلاف القروي وفي البراءة
 ولو انعمت الأصابع بحيث لا يشق وضع الماء تحتها أو طال الظفر فغسل الأصابع أو كان
 فيه ما يمنع الماء من فتحه فظن شعبة يجب غسل ما تحته ولا يلحق آخر الما عليه لعروض
 الحبال ويستحب حملها في الجامع الأصغر من عدم منع الطين والعجين على الأقليل الرطب والخد
 في التراب فغسل ينع لظاهره ولو نبت وقيل لا لعدم نزوحه ولا يمنع الذن أي الوجه لقول
 من البند ولا خروا من عنت ونحوه كونه الذباب لقوله الما فله وعدم كونه وجته

هذا الحديث يدل على وجوب غسل ما تحته من الأصابع

لأنه

النبى وعلى في الترخا بيه بغير إمكان الضرب بمعنى الواو لما سبأ في مسند الش
عنه بدو الالة مع مرتقبه بغير الميم ونفع الفا وفيه العكس ملحق عظمي العضد
 فالذراع خلافاً لغيره فدخل الغاية في المعنى واحتج بأن من الغايات ما لا يدخل لا
 يدخل بالشك ولنا أنها قد تدخل وقد لا تدخل احتياطاً ورد بان الاحتياط عمل
 باقري دليلين وهو فرع محاذهما وهو منفرد في المحط لما كان المرفق ملحقاً بالعظم على
 ولا يمكن التمييز بينهما فلما وجبت غسل الذراع ولا يمكن أن نقول أن ما بعد المرفق في دخوله
 في مسمى اليد استثناء فنتقدير دخوله يدخل ويقدمه للأصل المرفق لأن ما بعد الغاية
 ان دخل في المسمى لولا ذكرها دخل ولا فلا يدخل بالشك وما ورد على الأصابع أنه
 لو حلف لا يكلم فلانا إلى عهد لا يدخل منه أنه يدخل لو تركت الغاية فزاد في الكلام في
 مقتضى اللغة والأيمان يبنى على العرف ويكنى صلى الله عليه وسلم أدار الما حوله
 ثم فقه لا يستلزم الافتراض جواز كونه الذن كزيادة على مسمى الرية واستيعابه ولا
 يحصل الانتقال دخولهما في المسمى لونه وهو وجه القولين بسبب هذه غلبة الاستعمال به
 فنكون الغاية في هذه اللغة وقوله صلى الله عليه وسلم لا لكل غسل يدك من طلق اسم
 الكل على البعض للقرينة وقيل الأولى الاستدلال بالإجماع قال الشافعي نعم بحالها
 في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء قال في الما يري في صحيح بالإجماع قبله ولنا قال
 أهل الظاهر بعد ولم يثبت عن مالك وصريحنا بل حكى شهاب عنه كلاماً محتملاً لا في الغسل
 ذكر في شرط الحيات من البيوع أن الغاية في إيجاب دخول عند دخولها الإسقاط ما وراها
 لا عند ما إذا أصغر دم دخول الغاية فاشكل مذهبه ما حيث قالها بالإسقاط لا بعد
 الدخول وعكسنا مع الصدر ديناً وله الغاية وما بعدها في الصورين ولنا قال ح
 يدخل الغاية فيها عملاً بالإسقاط ولابد من الفرق لهما القول باتحاد الحكم في الصورين
 ونهت على الجواب في فصل حيا الشط من هذا الكتاب فليست قلت وهذا المحل
 معقود عندي للظهر في هذا المحل يلزمه الدخول لا جادة والاحتياط بنا سبباً إلى
 من الما ملان المبني على المساحة والأصل في البيع البت وثبوت الجواب على خلافه لا
 فاقصر فيه على ما قبل الغاية ولو لم يزل باصل ظفر طين بالسر وبقي قدر رأس إبرة من موضع
 الغسل لم يجر وفي أصبع خامة ضيق يحجب نزعه أو تحريكه في المختار لئلا يصل إلى ما تحته
 ولو قطن يد أو جعله فليمن من المرفق أو اللب في سقط ولو بقي وجب وطال الظفر
 فخرج عن روى الأصابع وجب غسله اتفاقاً ولو خلق له يدان على منك فالتامة هي اليد
 بحيث غسلها في الأخرى زائدة فأحادي منها محل الغرض يجب غسله وما لا فلا ويندب
 وكذا ما ترك في اليد من أصبع زائد ولو سبعة وما بين الأصابع لم تكن ملتصقة وهكذا

أقول لا بد أن يقول أن الما يدان
 حشيتاً هذه هي التي لا بد من
 غسلها واليد وفوقها على يمين
 صاحب اليد يتركها على الما
 وعلى اليد يتركها على الما
 أشبه باليد

وموتني فيه غيرة ذي دم
ليس لمفسد كعقب وسلك وضيق غثب
والبق والذباب والزنهور

وخط مسيلة الكبير

والاصح في القاق اذا مضى الدم انه يفسد الماء ومنه يعلم حكم القزاد والحكم كذا في المحكي ووقع
على ما ذكرنا او وقت بفساد من العجاة او سحالة من اهابا في الماء وطيلة او بآسنة لا تحصى لانها من بعد
وعمر محمد لو نعت صندوع في ما لو كنت شر بلا الحاسة بل حكمة لعمد فلذات احرار فيه
في حزمه كما في الغيب وفي الحاشية اذ كانت الحية او الضفدع عطية فقام سائل افسد الماء
وكذا الوضوء الكثرة في روايه عن قال في السراج الذي يجلس في الماء ما يكون فوالله
ومتوا فيه سواء كان له بقدر سائلة او لم يكن في ظاهر الرواية وعن سائر اركان لخدم سائل
اجب التجسس واختلف في طهر الماض في شرح الجامع الصغير الحاشي اذا مات في ما قيل افسد
من الصحيح عن سرح وفسد غير الماء باقيا الروايات وفي الكتب المذاهب اختلاف في الرواية
وفي الخلاصه حكم الماء وخبر سرح اذا مات فيه اجاب انه لا يفسد فامل وما لا يفسد الماء
لا يفسد عن في الاصح لكبح من كل هذه الحوادث سوى سماء عن طاهر وحبها **محمد** اصابط
اختلافهم **في مسئلة السراج** وفي الواسع فيه جنب للدهل والالتدري ولا يحبر يده فالح
الرجل والماء محبتان وس كالماء جاله الرجل حب والمظاهر ومحور طاهر فاخذ من كل
كل كلمة حرق وجمعت ايجازا ورقت على ترتيب العالين وجهه ان الفرض سقط اول
الملاقاة لعدم شرط النية فصار مستعملا وفسد الماء في الرجل على ما بينه لهما الحد
في بقية الاعضاء لان الحاسة الماء كالحج في تزويج المذاهب ومرة في قرانه القلان ودخوله
المسجد او المتوض واستنشق وفي الواسع وجهه ان الصب شرط لا سقاط
العرض عند في غير الماء الجاري وما في حله في الرجل بحاله واد لم يسقط فوض ولم يوجد
نيت فيه بل يصير مستعملا وجهه محك على الصحيح عند الصب ليس بشرط فطر الرجل
ولم يصير مستعملا وجهه وان قيل لم يحدث للضرورة وعلى شرح الرازي لعقدنية القرية فبد
بالجنب وفي حله حايض وخوها انقطع وحما فلو كان طاهرا ولم يتوفر فيه او خافضة ونحو
فالماء بحاله وقيد في الخلاصه والمحيط بان لم يبدك لان الطاهر ان اذ اندك صار ماء
الاعتسار وقيد بعض بان لا يكون استنجي حيا على الرجل تحجب له طهر المصاروق
الجنس ولو كان بقصد غسل صار الماء مستعملا ايضا فاني محكم على ما البيه وكله بالاستعمال
لقلته اما على القول بعشر في عشر او على روايته المتوض على تقدير استعمال الراي المتساوي اما
تاويل الكلام بان المراد بصيرونه مستعملا بصيرونه مالا في اعضاءه منه مستعملا بعد
حيا لا لا يجمع الى التخصيص على ذلك اصلا فان وجهه لم قال ش باسراط الصب في
طهران العض دون الشرب قلت القياس استنباهما التجسس باول ملاقاته وحكما
بالطهارة لضرورة اننا كلنا بالظهور والتكليف بعد الهدن وهي المأظهور ولو ذلك
يفضي حصول الطهارة بقى الضرورة من شذم بالصب طهارة في طهر اخر مع ان الماء

وفي الداء ينفق بالحجر مطلقا اعضاء في الكائنة وفي فتح العذر للحالات مبنية على حاسة الما
المستعمل وعلى الحاد من طارئة فالحاجب في هذه المسئلة ما تقدم في نظارها من حوز الوضو
فيها مالم يعلب على النوى ان ما يفرغ من لاسقاط وحي ما مستعمل او ما يجالط منه فلا يصفه
فصاعدا من عليه هذا معقلا كما في شرح النبوة المذكورة **وموت حي حيوان فيه** اي الله عز وجل
لحي **وذي** مضاد اليه ومضاد **الى** اي اذا ماتت ما ليس بدوي فانه في الما اولا في الصبح
في ما اومات خارجة والقي فيه **ليس له نفس** اي يصير لحث سلا في كل طعام وشراب يموت
فيه دابة ليس لها دم ماتت فموت لا كله وشره ووضو منه وهذا وان نصف واجيب عن
ضعفه كما ينزل عن ردة الحسن بخديت ابي هريرة في فتح اذا وقع الدباب في اكل احكم فليخسه
ثم لي ردة فان في احد جاحية داوي في اخر شفا في رواية الش وجه فامقلوم فانه بعد
السم وبخر الشفا قال الخطابي والذي يحد فبصلة وسابو الخوانات جمع فيها خروعة
وبرودة واسيا متضاده اذا تلاقى فعا شرب الف بيها وحملت سببا لعابه وصلا
لا يكر اجتمع او دوي في جز من حيوان ولحدوان الذي اظم الفلحة اتحاد بيت شحيب
والتملة كسب نوطا واخاره لوقت حاجتها خلق الدبابية والحقا تقديم الذي في الدلائل اراد
من **التملة** ان يترك قلت ومن له اطلاع على خواص النبائات والمعادن يجد من ذلك شيئا كثيرا
كما يشهد كالدهن وخوها وجلا الاستدلال انه بما كان خارا فيموت بجسده وان يحل في طهره
وغنى الدباب بمقتل عليه **كعقرب وسمك** بكسر الدال وهي بها وقد نفعه والكسر
افصح والهي والبحري الذي من اصلا شمس سوا صحته في السراج فل اذا لم يكن للبري دم فان
كان له دم سابل انفسد في الصبح كذا في شرح النبوة وشرطان **وعطب** بفتح العين وفتح الطاء في
الحباد والاني كذا في **البري** كذا في البعوض واصل بفتح وبسمه النفسفس ونيل حيوان كذا في ردة
التي والدباب والزبور وبعوض وخففساء وكل وعمل وضرر وكلان وبرعوت وكل
ونبات ودان اما بدلالة النص والاجماع كذا في الدابة قالوا وان النفس الدم المسفوح فيخلط
عند الموت فادام فيها ولا يلزم الحركلة الجحاسة كالطعن والتعليل بعدم اعادة النبوة فحجج
كقولهم ولما انصب لم يغيب لانه لم يمتن واوردتحة محرمي وحيها سالا دمها ونحوه مسلم
يسلحها اجاب الاخر عن الاول بان الفاسطار بما ذكر الشيخ اخبره عن اهل البيت وكانه كذا في
وعن الثاني ان الشيخ جعل الاهلية واستعمال الالة كالاسئلة لانه ما في قدرته ولا تقدر العوارض
لانها لا تنجس تحت قواعد السكاكي بان الاصح الطهارات وان لم يوطأ لعدم اهلية الذاب وعزاه للنجاسة
وفيه اتفاق فان قيل لو كان النضر الدم لكان الدم نجسا نجسا او ميتا لان الدم في الحي ومعدنه
فلا اخبر في حكم الجحاسة ولعل الموت منضبط عن معادها في اللحم وتنتشر فيه ولذا قطع عن فتح
لم يسل وفي صلاة البقالي لوصف النضر الدم لم يحرم عند سكره مستطابا وليس عند سكره في حاله

الكلب واختلف الرواية فيه في مسوط شيخ الاسلام في رواية يظهر بالريح وفي رواية لا ويؤلف
واخاره فانه خان وفي البدائع الصحيح انه ليس نجس العين وكذا في الهداية وشعره وانما
يحرم غير الميتة كلها مع امره بالذباغ والانتفاع اعلم في المأكول فانها كذا في الشراج وكذا
قالوا لو وضع في ماء جرح وصب فيه الفقيه الوجع فيكون مسدود الفم وتقيده بالجر كان
الكبيرة يدخل في الكمال ما قيل من ان الكبير وان لم يكن نجس العين فانه النجاسات لان
الصغير كذلك وايضا النجاسة سورة لان لعابه يتولد من لحمه وهو نجس لا يخلط بالذباغ
المسفوح في حياته مع حرمه اكله وسبحي في الاشارة ان شاء الله تعالى قالوا لحرمه النجاسة الكرامة
كالادوية والنفاد الغذاء كالباب والتراب او نجس طبعه كالتصنع او نجس وركبه كالتنجس
النجاسة وفي المحيط وان سدد بحيث لا يصل لعابه الى ثوبه جاز ان يظهر من كل حيوان طاهر
ولا نجس بالموت ونجاسة باطنه في معدته فلا يظهر حكمه كالجفن المصلى وقال الاسيحي
والكلب نجس الذكاة والذباغ في ظاهر الرواية ولو دخل ما فانتقض فاصاب ثوب انسان
افسده ولو اصابه مطر لم يفسده لان في اليوم الاول صاحب المأطلة وهو نجس في ابدانه
شعره وهو طاهر ذكره النووي في غيره والكلام على ادلة الاحكام واختلاف الائمة في الاعلام
محلل في روج للهداية العظام واعلم ان الذكاة الشرعية كالذباغ يظهر جلد غير المأكول دون كبد
في اصح ما يفتي به كائن عليه شيخنا الميرزا الهادي في مدينة بالبرهان ووقع في النسخ
اختلاف في وصفي في الكافي نجاسته واخاره في الكافي في الذباغ طهارته والذي في جمهور الكتب
وسموا بغيره بغير الذكاة بما ذكرنا في الفقيه من ان ربيحة المحسوس وتارة التسمية بوجوب
الطهاره في الاعمال ليس بمعتمد وان كان الزاهدي معلوما ففهمه وعلمه ففرق الفقيه في
وشعر الميتة من الحيوان اذا جاز او خلق لان نفقا وما اشبهه من ريش ووبر وعظم وحافر
وشعر الانسان والعظم من ميتين طاهران كحديث ابن عباس الاكل شئ من الميتة
حلال الا ما اكل منها وكان له عليه السلام مشط من عاج وكان يقسم شعره بين الناس
بيد اي طمحه ولناظر يقان احد ما وعليه اقتصي في الهداية ان هذه الاشياء ليست بميتة
لانها ما زالت حية لا تصنع عبدا وتصنع غير مشروع ولا حياة فيها فلا موت لها الثاني
واقصر عليه في البيان ان نجاسة الميتة لا لا اعتبار بل لما فرغ من طهوبات ورم سائل و
الاولى لا يجرى في العصب لان فيه حياة ولذا يتايم بقطعه بخلاف العظم ونحوه فان قطع
الفرق لا يؤمن قالوا وقال في العظام لما يجا ورها فالتامة اهم وعليها لا يحتاج كجرح في اية
فان نجس العظام ويؤم واجيب على الاول بان المولد باحيا بها ردها الى ما كانت عليه
عصه رطبة في بدن حي مما سلك في الكشف ٢ ان المراد بالعظام النفوس كذا في الدراية
قلت من اطلاق الجرح على الكتل لكون ذلك الجزء عموما في البدن كجانب في قوائم ومن العظم

افنصره

بلغ مقابلة

محي

محي ثم يرد بضميرهم وهو العظام نفسها استخداما ٣ المراد اصطحاب العظام بتقدير
مضاف كذا في العناية ومما يدل لدانية ومن اوصافها اي العظم واوبادها الا باواسعا
المع اثنان ومساغا ويعوم الامتنان به ينال الميتة ومن نفاها عليه النيسان
فان قبل حرمته هلك الميتة قلنا ان حرمته بما ذكرنا للنص على الموت والسر في
ذلك نص فان ذا اولى وكذا ما لا يخلو حياة من لحي الطوبى من وير ومنفاد بها
وظلف وابن وسين ضعيف القشر واختلف في الانتفاع واللبس هل نجس بالجراد
النفس فان كانت الانتفاع حاملا من نظير بالفضل والانتفاع بطهرها وقال شيخ طاهر ان
وفي العصب دوايان وصح الحدادي نجاسته والبدائع ونحوه ورخص في شعر الحمار
الاستماع به للحراز قلت وفي زماننا استغفوا عنه ولو وقع في ما قبل نجاسته
عند س خلاص المحل وان نجس به فاقا في الروايات وفي النجس لا ينجس باللبس مع عظم الميتة
الا نجس في الادوية لانها لا تخلو حياة وفي المحيط لو وقع عظم ميتة عليه دسومة في
ما نجس وكذا شعر الادوية في هذا التفصيل وحمل الكلام النجاسات الله تعالى في كل
وما في النجس وغيرها من طهارة من الكلب اذا كانت بالنبذة وسن الادوية نجس
فرض في الكافي والبدائع خلافا وصحة وظل في البدائع بانه لا دم فيه ولا ينجس
ان يكون طاهر من الكلب نجس من الادوية لانها لا ينجس ولا يستعمل بانه نجس
كالوطي من نجس بر وعظمه لا ينجس الجرح المجزئ منه لا نجاسته ولا كرامته قلت وهذا
يؤد كلام النجس كما قالوا في الاجلاد نجس والادوية وفي النجس من رجل قطعت اذنه او
سنة فاعادها لمكانها فصلى او صلى واذا نه اوسنه في كبريه لا ينجس بل ينجس الموت
ولا ينجس به وليست قوله في الاذن في البدائع ما بين من حي ان كان فيه دم كيد واذا
وانتفع بنجس الاجماع والا فظاهر خلافا للشافعي وفي الحاشية والخلاصة انه نجس صلاته
في ظاهر الرواية قلت والنجس عن الاشكال ان اعاده الاذن ونجاستها انما يكون قال الشافعي
يعود الحياة اليها فلا يفسد وانما بين من الحي لانها يعود الحياة اليها صارت كاهل
نفس ولو فرقتا شخصا مات ثم اعيدت حياته معجزا او كرامة لعاد طاهر وفي الحاشية
والنجس من الخلاصة جلد الانسان اذا وقع في الماء او قشره اركان قليلا مثل ما بينا في من
شقوق الرجل لا يفسد وان كثر اقد طهر افسد الطهر لا يفسد قال في النجس من الجلد
والشعر من جلد الحيوان لا ينجس بغير اللحم كدم ويؤلف في البدائع الصغير منشفة
من ثارت اي حفر في جمعها ثوروا بان في العلة ومنهم من يفسد الميتة وينقل
فقتل ابا وفي الكافي ما يترجى اي نجس من حيا فيها الطوائف المحل في الحال مباقة
في الخرج من الماء وقد مشي الى ربيع على هذا حكم اجماعي وتفصيله بعد باختلاف حال

دها

فر

لأن المضي على الغائب يثبت وإنما امر بالأعادة خير للنقصان وحملناه على هذا لأن ما يجاء
 الكتاب وعز الشخص من ترك الاعتدال لميزه للأعادة ومنه من قال الغرض من الثاني ولا
 اشكال في وجوب الأعادة أو بوجه الحكم في كل صلاة أدت مع كونه متبرك ويكون جليل الأثر
 أو الغرض لا يترك وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول قال الكمال ينبغي وجوب القومة
 والجلوس للمواظبة ولما في السنن وفي الخبرين عن عوف بن غنيم ولعله كذلك عنه ما يدل عليه
 اتخاذهم اليهود فيه فإذا كان في حاله في فتاواه في نحو اليهود ويجل قول علي الغرض الفعلي
 انتهى لأن هذا بعيد عنه لعدم الصحة بتركه على الوجهين وحكمهما بصحة ما ناقضه في الأول محذور
 بسجود السجود الثاني وكيفية الغرض أن يخرج النفس باطن الرق والسجود وتوحيدها
 ما يستعمل القبلة ويضع بعض من الوجهين على ما هيتهما وقد زاده القولان الخبير
 والنزيب في غير المذكور فثبت الطائفة بأدائها المفقورة ولا يترك الحديث والترك المحتمل
 انقلابه فلا يكون المضي بعضا من مبدونها جزءا ولا يجل النسخ على الواجبة العرفية لعدم بالنسبة
 أو المضي على الله عليه وسلم كذا في البرهان **وخت القول الأول مع التشديد فيها في الصحيحين**
 عليه وسجد اليهود بتركه وقيل مؤسسه لأنه لا كان الغرض الأخير ضا كان شهنا ولم يأت
 كان الأول واجبا كان شهنا لأنه لا إقوال رتبة الانتقال فكانت أحط منها قبل إتمامها
 لذلك لأن القادر على الانتقال خاطب بالصلاة وإن عجز عن الإقبال والقادر على الإقبال دون
 الأفعال لا يثبت **ولفظه السلام بالنعول** ووضعه كحديث وتخليها التسليم وما
 به التحريم ورض قلنا التحليل ولما أحدث إذا قضى الإمام الصلاة وقدر ما حدث قل إن يتكلم قد
 تمت صلته ومن كان غلظ من أم الصلاة ودمد والحاوي إذا قضى الإمام الصلاة وقد أخذ
 هو أو أحد من الصلاة بتركه قبل أن يسلم الإمام قد تمت صلاته فلا يعود فيها ومما رواه بعيد
 الوجوب وبه قلنا والتكبير للتحريم عبادة خالصة بذاته لأنه لا يشاخص وحاله حيث يهودي من
 مستعمل القبلة وبنا ين لأنه لا دخول والعبادة فصار فرضا ولام الناس من وجه طاب ونا
 من وجه يام السلام أو من اسمها تعالى ولذلك كان محظورا في الصلاة ويؤدي من فاعله الصلاة
 ويخرج من العبادة فللرد وجعل بقا النقل والغرض **وخت الحز** بالقرعة فها من أن شاء الله
والأمر أن فيما يسهل ولو قضا للمواظبة عليها وقيل سنة لأنها غير مفقودة بل القراءة والقنوت
في الوضوء مع ما زيد من تكبير عيده جمع والقيام مستحبها لأن من صلى الصلاة على الأفعال دون
 الأفعال وحده الاستقصان إنما نقض إلى جميع الصلاة يقال قنوت الوضوء وتكبيرات
 العبد فصارت من خصائصها بخلاف نحو تسبيح الذكر حيث يضاف إليه لفظ ولا يحل الحزين
 بتركه **وسنن فيه** أي في إذا فعل الصلاة **في أي** المصلي **عليه** منقول لقوله **والله** وهو
 خبر كونه أي رفع اليد عن الألفاظ **وخت فيه** أي بغيره الصلاة ويتجى أن شاء الله تعالى

[illegible]

ومشيه الرقية العوان
ثم تم الامام كالشريعة
وتنوي الكرام في الامام
بداؤه لا تكلم الانسان
يعني ويسري تحت ي تسليمه
وتنوي حبيبه الامام

او في السار والمجازي بها
والتج والمغرب والعشاء
كزناوي امامه مسئلا
يقترأ بالخير ولو قصرا

شكا واحد قال ولونك لا يبقى عليه دينا بخلاف الصلاة لانها نصير دينا بما يظهر انتهى
اقول وذكر الامام الحق في ما يظهر ومثل الصلاة في الغد والداخل في حقها الصلاة
والشأن لله تعالى والداخل يقع فيه في الحدود وقد طلبت التماس في الصلاة وذكرنا
سقيما من كلامهم في مسائل من الكتاب **مع الامام كالتحريم** اي بعد ما فرغ من التشديد
كما يحرم معه **يسري بخبره** اي شيعته **تكملة** عنده وقال بعد تسليمه كخبره في
اذنكم فلو روي في الصلاة فاذ كان قبل وقته ولا تتركها على صلاة فلا بد من تفقد
ليست عليها ولما اذ الوقت فتقدم كروا من يدين والداخل في الغد اذا فرغوا
والبناء يقتضي عدم تقدمه المبني والخلو في الاولوية في العجم ان في الغد احتمال السبق فيفسد
ففي الشاخص من منه ولا ان الوقت قد عتق موافقه وهي في الغد كما في سائر الاحوال في احتمال
السبق من هوم والكلام مع نفي عدمه وروي عنه عدم تاخير في السلام من خروج من عبادته
وهو واجب في الجائدين في الامم كالمروضة حديث تحريمها التكرار وحلها التسليم
ولساقوله لان مسعود بن عبد الله اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد عتق صلاتك وقول
السلام بغير السلام من القول والفعل وعن علي من فقد قد التمسك ثم حدثت تمت صلاته
ومرويه ان مع اذا اذ وجوب ونقول به وقال كذا روت عائشة كان يسلم في الصلاة
تسليمة واحدة تلقا وجهه يسلم اليه يسلم وتسلم احديث ابن مسعود كان يسلم من عتبة السك
عليكم ورحمة الله حتى يري بياض خده الامين وعن يسار السلام عليكم ورحمة الله حتى يري
بياض خد الامير وما رواه ضعيفه ابن معين ولو صح فرواه ابن مسعود او لم يقدم الرجل
على النساء وكما ان تسلم الرجال والتسليم الثانية اخفض من الاولى كما هو الاحتمل فيصير
على التسليم من الامام ولو تسلم عن يسار او يسلم عن يمينه ما لم ينكح ولا يقبل بيساره
ولو تسلم تلقا وجهه تسلم عن يسار روي عن علي رضي الله عنه **يسري بسلامه الكرام**
الكاتبين من غير تعيين عدد الاختلاف فيه كالانبياء قبل انشان وهل يبدلان ليل كما
في الصحيحين فاقولون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار كما قال الجمهور انهم الحفظه وقال
الفرطبي اظهروا عنهم وقيل لا يغيبون ان مادام حيا ويكتبان ما فيه اجر او زور وعنده
في الاختيار لم يجدوا قبل كل شيء حتى يتبين في مرضه لم يجزى المناس قبل اخر النهار وقيل يوم
الجمعة والآخر يوم الجمعة كذا في الاختيار والمختار تفويض ذلك الى الملك العقار التسليم
بالاسرار وقد وسع فيه ابن الامير الحلبي في شرح المنيه وفي حديث حمزة واهله عيسى
واخوه عتاله يكتبان اعمال واحدا امامه يلقنه الحركات واحدا وانه يدفع عند المكاره
واحد عن ناصيته بلسان صلاته على نبيه صلى الله عليه وسلم وقيل سنون وقيل وما به **قد**
اي في سلامه وينوي به **الاقواما** الحاضرين معه لان الخطاب لا يكون للعائدين وقال الحاكم

هذا الحديث
في الصحيحين
في مسند احمد
في مسند ابن ماجه
في مسند ابى داود
في مسند الترمذي
في مسند البيهقي
في مسند البزار
في مسند العبد المذنب

بلغ مقابلة

السنة لم العائدين لانهم حرم عليهم التحريم كلام الكل وبالسلم حل فالتسليم في الصلاة هكذا سلم
التسليم اما العقل فيصير الحاضر للخطاب هو العجم في الحديث ولا يسري الشاخص زمانا ولا من
لان سجدته في الصلاة وهو العجم لان الخطاب للحاضرين قلت ومن لا سجدته لا يجزى لان
يقال هذا يند في خبر **وليس** اليوم بالتسليم **في عتبة الامام** ان كان فيه **او يسلمه في التسليم**
ان كان فيه **الامام المجازي** نعم الذي لا يعقل اني امامه الذي يجازيه بنوه **بما** لان
للخطاب الجائدين **كناوي امامه مسئلا** اي عن يمينه ويساره من العجم والملايكة
بالتسليم من يمينه ويساره في الاول فقط لان الاولوية والخرم من الصلاة والتسليم للسوق
بين العجم فيها والعجم انما وجبة كالاولى والمغزو يسري الحظوة لا غير وقد مر في اكثر القوم
الذكر في الجامع وعلمه المبسوطا على قولنا اولاد تفصيل الملك على البشر وولعنا بالافلا
والجاني وكما في الاجازة قول اهل السنة تفصيل البشر عنه التوقف وقيل لا دلالة على ذلك لان
الاولوية مطلوبة للجميع والنية على القلب تلزم الكل بالانزيب كما يظهر من الحديث في
الذكر ان في الاحتكام كما قال اولاد وصاياه لولا فل سيدنا عليه به الوحي والقول المخرج اليه
ما في الصنف الاجزاي الجامع الصغير قال شمس الامية المختار ان خواص بني ادم اي الرسل
افضل من خواص الملايكة وعلمه بنو ادم لانها افضل من عوام الملايكة وخواص الملايكة
افضل من عوام البشر وتفصيل الكلام في علم الكلام وبعد السلام ما اذا يغسل الامام قال
عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من صلاة لا يمكنه في مكانه الا بعد
ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام فيقول بيمينه او شماله
او خلفه ان كان بعد ما فله فينتقل والا فان شافعه مكانه وان شافعه بيمينه او شماله
وان شافعه بشماله لان يكون بخلافه يصل للنبي عن استعجاله صورة ثم شفع في القرة وهي
وكن يتعلم من احكام كثير من الكتب قال الحكيم في النوازل وحل فتنة الصلاة فامر فقرا
نا بالحج لان الشرح جعل النيام كالتسليم فخطا امر المصل بالمحور وبه فار والاطلاق لا
تري ان المحبون والصبي اوصياها كاتصالها خارج ولو طلع المحر قال في التحسين
والاختيار لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادات ولم يوجد في ولا وجد اختيارا والفقير
والاختيار المستروط قد وجد في صلاة الصلاة وهو كذا لا تري ان يكون وسجد اهلا من
تعلق كل الدهن بخبره انتهى اقول قد صرحوا بانة لو ركع نائما او سجد بغيره وهو في المسألة
الظهيرية وقيل وسوي فيها بين الثلاثة وهو الظاهر فيصالح للفرق بين القرة وغيرها على
قوله قلت ما لم يقدم الوصف الحقويه الغرض والنقل **والعجم** يقبض بجزء الخاضع والظرف فيه
والمغرب والعشاء او مغفول مطلق بتقدير مضاف الى قراءة الفجر **الامام** يدل
ما سباني وقراءة اولي العتاس **الحجر** اي تحت اسم جرم لو كان حاضرا ان كان اماما يصلي

الفجر

وقاموا للنهي عن عقبة الشيطان حتم وكلمات النبي عز ثلاث تفقه كنه الدلاء
 واصفا كفا الكلب والبقات كالنفاق الغلب وفسر الطحاوي كالعامة موضع
 البنية على الارض وضبت ركبته وزاد كثير ويضع يديه على الارض وزيد ان يصبر
 ركبته لصدور ليشبه افعا الكلب الا ان افعا ينصب يديه والا في ينصب ركبته
 وقال الكرخي لصدور ليشبه افعا الكلب الا ان افعا ينصب يديه والا في ينصب ركبته
 على عقبيه واصفا يديه على الارض وعقب الشيطان النبي صفة والكل يكن لترك سنة
 الجلسة والعقبة بفتح العين وكسر القاف والعقب بفتح العين وكسر القاف بمعنى الافة
 كذا في المغرب وما روى من ابن عباس ان الافة سنة حل ابيض البنية على عقبيه وركبته
 على الارض وما روى عن العبادلة والسر فيه وضع يديه على الارض وحمله على كاهل العاد ليعبد
 لقوله موسى نبيك فليسا من الالافات بحول وجهه عن القبلة لغيره عز وبه لا يكون كذا في
 يوق عينيه ويصد عن نفسه والحكمة قوله عليه السلام لا تسراياك والالافات في الصلاة فانه
 هلكه فان كان لابد ففي المنطق لا في الفريضة قلت فحقني البعد في النقل وكلامهم مطبق وقول
 عن الخلاصة والحوال المصلي وجهه عن القبلة من عز عز فسدت وفي عامة الكتب ان الحول
 الوجه عز مفسد ونقل عن مكية المصلي ما يوق به من قوله ان كراهته مما اذا استقبل من ساعته
 يعني ظول يستقبل من ساعته مفسد واستبعد الظاهر في والله سبحانه اعلم ان مراد الخلاصة
 بحول الوجه المستدحول جميعه عن القبلة وذلك ليلتزم بحول الصد لان الوجه ليس يسبق
 بل فيه استدلال فاذا حول عن القبلة بان ال بعضه عن مسامتتها كالجانب الايمن منه يعني الجناح
 الايسر منه مسامتا فلا يفسد فاذا حول الجميع كان الصد ايضا محولا فتستد الصلاة وهذا
 قالوا في باب استقبال القبلة لا تستد الا بقوله من المشارق الى المغرب طيبا من **ابن قتيبة**
 اي المصلي **حي** محل **السجود** الاضافة لادنى الالافية اي انقلاب الحصى لاجل السجود واستقدير
 مضاف اي محل السجود وقيل **المدد** قطع الطين اليس لغير حاجة لحديث معبيق لا شيء
 الحصى وانت قبلي فان كنت لا مددا فلا فحان وعن في درم واد **ابن حبان** من ان
 لم يملكه السجود عليه **فريد** لما روى في البدائع انه رخصه وتركه لاني لانه اقرب للتحقق وفيه
 المفاهيم الترك احب حديث وان تركها فخير لك من مائة فاقة سود الحذقة لكل ذلك
 ويفهم منه الزيادة على مائة ركعة وهو ظاهر الرواية وقيل بسويها من ذلك في مائة
 للمصلي قلت اي الحاجة فقد لا تكفي لغيره **وعرض** نعم مولعة جمع على الارض وفي كل
 واذا دخل الطرافة اصطله وقال الفقهاء ان الجمع وسط راسه ثم يسجد او يلقى ذوا ويبدل
 راسه كالنساء او يجمع من قبل القدماء ويمسك به خط او خوقة والكل مكره كذا في التباينة
 لحديث امرتا ان يسجد على سبعة وان لا يفسح الا ثوبا وفي العنق كذا ويكون الاعتقاد

وَقَصَّ شَعْرَهُ فَحَسَّ الْأُذُنَ ^{وَقَدْ} فَخَذَ جَلَسَهُ ^{وَالْزَمَّ} وَكَوْنُهُ يَنْقُصُ الْأَصَابِ ^{أَوْفَوْقَ} وَفَوْقَ قَعْرِ يَدَيْهِ ^{وَصَبَا}
وَرَدَّ السَّلَامَ بِالْيَدَيْنِ ^{وَأَنَّهُ} بَعْضُ الْعَيْنَيْنِ

[illegible]

أما رأي صلى الله عليه وسلم امرأة معها صبي أوفى فسمع به فقال أخبرك بما هو اليسر
 عليك من هذا أو أفضل فقال سبحان الله عدد ما خلق الله السما والارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو الخلق والله أعلم
 في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو الخلق والله أعلم
 ذلك والهيكله والخلق له مثل ذلك فلم ينسها بل ارسلها ما هو اليسر وافضل ولو كان
 لشيء عنده ومهدا ونحوه لا تخاف من شدة لحدتها الا اذا كان لا يربط على العوي والهي
 الا بخطط ينظم فيه وذلك الاثني عشر في منعه ما نقل عن جماعة العوفي الاخير ونحوه فسمع
 يمنع ان يثبت عليه ونحوه ولا كلام فيه **باب** **الوتر والنوافل**
 تأخير النوافل ومنها الوتر في قولنا منها نوافل **الوتر** موافقة منه الشفع وشرا
 تعالى **س** أي قول الله سنة وهو قول ما وقع في رواية **واقص** في أخرى **والجواب** أي قول
 بوجوبه في آخر قول الامام لما حديثنا الا على ما هو عليه من قوله لا ان يطوع وصلاة
 صلى الله عليه وسلم على الرحلة ولم يذكر حاجته ولا يؤذن له ولا يقام ويقرأ في ركعة وله
 حديث الوتر حق على كل مسلمة وحديث حرم وتخلوا اخرها لكم ومن اوصرت
 ان الله زادكم صلاة الا وهي الوتر فصلاها ما بين العشاء الى طلوع الفجر والزيادة
 من جنس المريد عليه والفعل غير محصور فلا يتحقق عليه زيادة وحديث الوتر حق
 فمن لم يوتر فليس من ثلاثا واخر بقصا به في الحديث ولا يؤدي على راحلة لغير
 حذر ولا يمتطى فيه وتندب تأخير الى اخر الليل وسنة العشاء لا تؤخر عنها ذلك
 اقا والوجوب وحديث الاعرابي متقدم وليس فيه حج وفعله على الرحلة لعذر
 وعدم الاكثار للشبهة والقراءة لقصور الدليل ويظهر ذلك في سداد الخبر بتدوين
 لانه واجب قوي بخلاف الفاتحة تجبر بسجود السهو ولا يطل بشي كما وقصا بعد الفجر
 قبل الشمس وبعد العصر وفي الظهيرة وغيرها اهل قرية اجتمعوا على ترك الوتر
 ادهم الامام وحلبهم وان لم يمتنعوا قائلهم وان امتنعوا عن اداء السنن قال
 البخاريون فيما تلم الامام لتكم الغائبين وفي الخلاصة اجتمع قوم على ترك
 الاذان يوجبهم الامام فوعلى ترك السنن فيما تلم الامام هذا اذا تركها جازا لكن
 يراها حقا فان لم يرها حقا لغير **وهو ثلاث** ركعات بمسئلة **صلاة المغرب**
 وعن غير بين والحد الى ثلاث عن حديث من ساء الوتر ركعة ومن ساء الوتر ثلاثا
 ولما حديث اني كان يوتر ثلاث ركعات يقرأ في الاولى سج اسم ربك الاعلى
 وفي الثانية يقول يا ايها الكافرون وفي الثالثة يقول والله احد رواه جعفر عن عائشة
 وصفي الله عنها وما وقع في السنن من زيادة المحدثين اليك واحد وان معين ولم
 يخرها انما اوردنا في شرح المبينة الامر الامير المجلبي وبقيت قبل الوقوع ومثله

مخافة الصلابة

سنيان

عن عائشة وعن ابن مسعود الوتر ثلاث كونها ركعة واحدة المغرب وعة ما اجزأت ركعة
 قط وحكي اجماع السلف على انه ثلاث وما روى مخالف من الاثنان فضل الاستقرار للخصير
قبل الركوع اي في ركعة واحدة **من بعد ان** اي في ركعة **ثالثة منه** اي في
 لما رويها واهل الحسن حين علمه الفتوى يجعله في وتر مطلقا واذن محله لا يسهل فيه
 دعا موقف لانه يذهب رقة القلب وفي المحيط يعني غير قوله اللهم اما استغفرك
 الخ واللهم اهدنا الخ قال الكمال ان الاول انقوت عليه الصلابة والاولى ان يقراء
 بعد قنوت الحسن اللهم اهدنا الخ ومن لا يحسنه يقول بنا انت في الدنيا حسنة
 وفي الاخرة حسنة وقت عذاب النار قال ابو الليث اللهم اغفر لي ثلاثا وما روى
 الدين فيه فروي فيه اثر ابن مسعود ومولى اي يوسف عنه ولا يسهل عن الفتوى
 فيه بعد الاعتدال تركه ولو في الركوع ففي الحائنة لا يثبت ولا يعود للقيام
 فان عاد وقت ولم يعبد الركوع لم تقبل صلاته لان ركوعه لم يركع وفي الخلاصة
 لما ذكر الروايتين قال في رواية يعود ويقنت ولا يعبد الركوع في عليه السهو وقت
 او لا وهذا يتحقق من وجع القومة عن المحل بالكلية الا اذا اقتضى من يقنت في الوتر
 بعد الركوع فانه يتابعه انقضا اما لو لم يسهل السورة والقنوت فلا شك انه يعود اذا
 تذكر في الركوع فيركع وما يركع الركوع فلو لم يركع بطلت واجمعوا على ان المسبوق
 بركعتين اذا قنت مع الامام في الثالثة لا يقنت فركع مرة اخرى وعرض في الفضل في
 بالستان وسيا في سجود السهو لو سجد الامام ركع ومولم يفرغ ساجدا بعد ولو ركع الامام
 وتزله القنوت اصلا ان خط قنوت الركوع يركع والا قنت ثم ركع كذا في الفتح وفي
 المجلس شك في الوتر ويؤتي القيام انه في الثانية او الثالثة سيم الركعة ويقنت بعد
 المختار فسوق بنية ومن المسبوق بركعتين في رمضان لو قنت مع الامام في الاخرة لا يقنت
 في المختار لاخير اذ اقام لقضا ما سبق ان ينكر ان القنوت هنا في محله وموخر من ركع وفي
 الاول محتمل انه يركع في المحل انه يقنت في الثالثة لو شك في الاول الخ وصححه وعلاه
 بان ما تردد بين وجب وبدعه في بيه احتياطا **وفيه كل** بكذا بعض من الظاهر وضبط على
 الظرفية اي في كل **ركعة للحريم سورة اقرأ وثلاثا** من الايات **التي لا يسهل** لما رويها **واقص**
في سورة اي الوتر وقت في الجرح حديث انس صليته مع النبي صلى الله عليه وسلم كما لم يزل يقنت
 بعد الركوع في صلاة العداة حتى فارق الدنيا وكذا ابو بكر وعمر وعثمان فليس حديث قنائه
 عليه السلام قنت ثم يركع على قوم من العرب ثم تركه وقال ان عمر صليته خلفا النبي صلى الله
 عليه وسلم ولي بكر وعمر وعثمان فلم يقنوا وقال ابو بكر العنوت في الجريفة ودوي لما قنت
 تركت اية ليس لك من الامر شي فتركه فاطلب في هذا المقام الكمال من الامام ظهير احد من

ثم يقنت في آخر وقتين

عن نوادر بني سلوان اذا بنى المصلي حاله فطن نفسه اما ما جهر في صلاته كما جهر الامام
 يسجد السجودان الجهر فحق الصفة سنة الائمة دون المنع من وهو اجمع كانه البداع
 وفي العبادات ظاهر الرواية ان الاحتياط يوجب عليه وذكر المولى ان اداء السجودين في الجهر
 بعد مطلقا على الخلاف الذي هو وهذا هو وذكر في انه اذا جهر سجدتين من الادعية والادعية
 ولو تسبدا لا يوجب عليه قال العلامة الحلبي والعلامة في التشديد لا يتحمل من اتمل وترك
 التشديد وبعضه وان قل بظاهر الرواية لانه ذكر منظم فذكر بعضه كذكره في بعض
 اولي او ثابته قال في الطهارة وعن سراج في الجهر قالوا اذا كان اماما اخذ يقول س والاد
 فجدد في فتح القدر قد لا يحق تركه بحيث يوجب السجود الا في الاولى اما الثانية فانه
 لو ترك بعد السلام يرام يسلم في سجدة فان تذكر بعد ما يقطع البناء بهتور اجاب
 السجود ومن فرغ منه لانه يعود الى قراءة التشهد ارتفع فعوده فاذا سلم قل الحمد فقد
 سلم قبل فعوده فقد التشهد وعوده سجدة لان فعوده ما ارتفع اصله لان محل
 محل قراءة التشهد الفعان فلا ضرورة الى تركها وعليه الفتوى وعن هذا السجدة لو ان
 بني الفاعلة والسجدة حتى لم يقرأ الفقرة ثم بدله فجدد في سجدة الركوع قبل يفسد الركوع
 بالقيام وقيل لان الركوع للقرآن بانه سجدة واذا لم يقرأ صار كانه لم يكن وعامة في
 الفتوى انني قلت قال في الحائض ونظير مرعاه من الركوع الى القيام ليقرأ السورة فلم
 يقرأ ولم يركع الركوع انقضى صلاته على الحائض قبل اتمامه انه لو تذكر بعد السلام ولم يقرأ
 لا يسجد لانه صار كانه تركه عمدا فلا يلزم سجدة وانما يكون مسيئا ولو جهر عليه السجود
 الحق وجوب تركه وعلى هذا يصير كونه الحائض من تذكر واجبا سواء وامكنه فعله بعد
 تذكر فلم يفعله لا يسجد عليه كمن تركه عمدا انني قلت هذا في الفتوى ايضا وفي حوائج
 المقتبين لو سجد في التشهد في الفعل الاخير وسلم بنظر ان لم يركع ان ترك التشهد
 فيقطعه ولا يفسد صلاته لانه لم يركع عليه ركع من اركان الصلاة فصلا سليما وقطعا
 للصلاة وسقط عنه السجود والاركان به كان عليه اعاده ما حكم بسقوطه ولم سلم
 وبوناس كذلك اذكر ذلك قبل السلام لا يقطع عنه وعليه ان يركع ويسجد للسجود
 لا يفسد السلام وذلك لا يقطع الصلاة انتهى وليد اتمل انهم قالوا يسجد السجود وان سلم
 للقطع فتأمل ولو ذكره في الفقرة الاولى وازاد الله صاع على سجدة في الاصح وفي البدائع
 جرح هذه لعدم ما لا يجزئ نقصان ولا نقصان في الصلاة ولذا لا يجب بتأخير واجب
 القيام فيجب من حيث التأخير لا من حيث ان صلاة قلنا وكما يجزئ بقراءة القرآن هنا
 وفي الركوع مع ان كلام الله وكذا ذكر التشهد في القيام وهو توحيد الله وفي المناقب
 ان الامام رضي النبي صلى الله عليه وسلم في الامام فقال كيف اوجب السجود على من صلى على

وانما في غير السجود لا يجزئ له
 قد يستعمل به وجوب الصلاة

فما يشتمل بعد السلام والتذكير
 فلهذا بقية سلم قبل التسمية
 فسدت صلاته مع

فما جهر لكونه صلى عليك سجدوا فاستخذه منه وان ترك اي لغة حتى لو
 ترك جمع واجبات الصلاة ساهيا كيفية سجدة فان قبل اظهر حديث كل سجدتين
 يجب التكرار ولم يعمل بداعي ابراهيم بن ابي ليلى قلنا الاجماع على ما ذكرنا واول الحديث
 اي لكل سجدتين سجدة فان فهم افسدوها ولانه عليه السلام سلم من اثنتين ساهيا
 وقام ومضى سجدتين غير ذلك في ذلك الحديث وسجد لكل سجدتين لومعناه يكفي لكل سجدتين
 سجدة ان يكمل عليه قوله سجدة السجدة بان عن كل نقص وزيادة وكاه احمد بن حنبل وقيل
 لما جهر من ان العلة اي وقت وضع السجود ان الاحكام لا تؤثر عن عللها دل على ان تركه قبل
 السجود يبيح امامه واذا قام لقضاء ما سبق وسجد لسجدات في البدائع وغيره ان التكرار
 لم يبيح في صلاة واحدة وما صلا فان حكما وان كانت التسمية وحده لان السجود فيما يقضي لم يفسد
 نظيره مع ان القديسي يبيحه ثم اذا قام لا تمام صلاة فبني سجدة في آخر الركعة
 قال في المحط لا السجدة المستدرة لان رفع النقص المتأخر بخلاف المتأخر واستشكل
 ما في العكس والحائض ان يقع التشهد في صلاة عز غرات بان ادركها لا مالم في تشهد المغرب
 الاول وتسجد معه في الثانية وكان عليه سجدتين وتسجد معه الثانية وتذكر الامام
 سجدة ثلاثا وتسجد معه وتسجد الرابعة ويسجد للسجود وتسجد معه الخامسة فاذا سلم قام
 الى قضا ما فانه صلى ركعة وتسجد السادسة ويصلي ركعة اخرى ويسجد السابعة بعد
 وكان سجد فيها يقضي فيسجد ويسجد التامة ثم تذكر انه خراية سجدة في قضا به فيسجد ركعة
 ويسجد السابعة ثم يسجد للسجود ويسجد العاشرة انتهى مع انه ذكر سجدة السجود في صلاة
 حقيقة وحكما وهي صلاة الامام فالمسبوق بسبب السجدة الخامسة بينهما واما التشهد
 الرابع فكل من سجدة الثلاث وضع ما كان قبله من الفقد والتشهد وسجد السجود كان له يسجد
 للسجود لو سجد للسجود ثم نوى الاقامة فبني بعد السجود اخر وفي الطهارة لو سجد امام
 ثم خليفته سجدة الثانية وقضاء القديسي **سجدة** اي امامه حسب اثره لا سجد
 نفسه اما الاول فان استباح امامه ولحق حتى اربعة اربع بافتدائه بمقام وبني امامه
 الاقامة ونقص صلاته تسري اليه سواء اتم به حال السجود او لم يركع ولو دخل بعد ما يسجد
 واجلس ناعية في الثانية لم يفسد الاولى ولا يدخل بعد ما يسجد لها الا يقضيها لانه حين دخل
 في تحريمه كان النقص انجرهما او باجديهما ولا يغفل وجوب طهر من عيبه ولو تركه الامام
 بسقوط عنه كان تكلم واحدا عمدا اخرج من المسجد ليقطعه ويكمل المذكر وغيره
 لكن الاخر لا يتابعه اذا التفت حال اشتغال الامام بالسجود او اجاب اليه من الوضوء لم يبدأ
 بقضا ما فانه يسجد في اخر صلاته والمسبوق والمقيم خلف مسافر يتابعه في سجدة
 بالامام والفرق ان الاخير التزم متابعتها فيما اقتدي على ما يصلي وانما اقتدي به في

وبعد ذلك ردت عليه
وليس عواني على رفته
ومشيا ولا جوس قبل وضعه
وبالسر فليدعوا منه فنه

لان الصغر الذي لا يعبر عنه الساع ان هذا معبد غير العاقل قبل هذا يقتضي انه لو سبي
صبي عاقل مع احدنا لم يتركه الكافر ليكون كافرنا لله ويكون مثله الدار والنجاس الى الفصل
صحيح وكلامهم بذلك على خلاف فانهم جعلوا الولد نجسا لا يوهى الى البلوغ اقول هذا ايضا
يحتاج الى الفصل صحيح وايضا من ان يبين ما ذكره اذ كان صحيح من التبعيد بالعقل انما يتبع
اياه الكافر لا يكون نجسا لله والظاهر والله اعلم ان مرمان عاقل من الصبيان انما جعل كافرنا
على الظاهر اعتقاده ما عليه اصوله فان علمنا منه خلافة علمنا به ولا يجوز على ما هو الظاهر وبه
صحيح الكلام في التحريم قال وان كان عاقل لا يستقل بسلامه فلا يرد بوجه من اسلم منها انما
ووجهه انه اذا عقل الايمان صار مستقلا فيظهر ما يدبره فان اسلم صحيح كان بقي على اعتقاده
ايدهم على دينه ثم التبعته هاتين احكام الدنيا العقبى ولا يحكم على الظاهر انهم في الناس
السنه كلفه خلاف قيل يكونون خدم اهل الجنة وقيل ان كانوا قلوبا لم يورثوا الدنيا عن
اعتقادهم في الجنة والا في النار عن محمد قال فيهم اني اعلم ان الله يعذب احدا بغير ذنب
وهذا ينبغي تفصيل وتوقف الامام كذا في الفقه وحكم المجنون كالتصبيح اقول **والسنة**
الاولى اي القرب للكار في المراء لو كان مسلما من كان وليا له يقاتله **والثانية** ان
لم يكن من اهل دينه احد فصل فوجب بحسب الاصول ولا سيما من ولا يظهر به كما مر **والثالثة**
اي ليدفع في خفة بلا اعتبار عند ولا حنوط ونحو **والرابعة** في خفة المرافعة سنة الحد
بذلك على ان يترك طاعة حرمات وذات في المراء فانه لا يفعل ولا يقضي ويلقي في حفرة كالكحل
ولا يدفع الى من انتقل اليه منهم ولا يتولى كافر تخمينه فربيه المسلم ولا يجل فيه **وبالسر**
فليؤمر بدينه اي بعد الصلاة فليقتصد المصلاون مكان الا في يحصل ايام الاجر
او قرايم او صلاح مشهور قال في العاقبة اتباع الحنايز افضل من التوافل اذ كان لجوار
او قرابة او صلاح مشهور والا فالنوافل افضل ويصحى للصمت ويكره رفع الصوت بالذكر
والقراءة تحريما وقيل خلاف الاول ولا ينبغي لمن سمع حنازا ان يسمع حتى يصلي ولا ينبغي
للنساء ان يخرجن اليه وهن الا نضر من ما زورات غير حاجورات وهذا اسمت العادة
على حمل الاربع الحنازة فلم يضر عليه كانه ومذهبنا كما هو اثر من سجد وقد تخفيف على
الحاملين وصيانة عن المسقط وزيادة الاكرام له ولا يلزم به وتكثير الحنازة ومجانبة
مشاهدة حمل النساء ولذلك على الدابة والظاهر والصغير القطيم ونحو لاباس بان يحمله
واحد على ربه ويبدأ اوله الناس بالجل بايديهم وعلى يديه وهو ان كان في الاسبيحاني
والسر عاني في حله **والثانية** مشيا يبيروا يبيروا المشي بحيث لا يضطرب
المشي لاهم صلى الله عليه وسلم به اسره الحنازة فان كانت صالحة فزعموها الى الحنازة
فان كانت غير ذلك فترتفعه عن رقايمه والافضل ليجلس عليها ولا يكون الحنازة لانه

بيان
قوسه

تغيرها من قبل القدماء وضع على عينك المقدما وبعده فليوضح المؤخر وهكذا يوضح منها السير
ويغير التبر ويغير الفعل وجانب القبلة من قبل وقل على اسم الله في القول واصعد ملة الرسول

اذ ذابوا واضاروا بالميتين **والاولى** اي يكره **فليوضعه** حديث اذا استعم الحنازة فلا
تجلس حتى توضع ويجوز ان يحتاج اليه للتعاون ولانه يثا في اكرامه الطوبى منهم وامنا
القيام اذ كانا قاحلا سافرت بهم فلا يفعل ويذكر به الشافعي حديث اذا اذنتم الحنازة
فقوموا لها حتى تحلوا ثم اوتوا وضع فلتسا قاعا على انه نسخ وفي الحنازة ولو كان القوم في المصلي
لجى الحنازة فلا يجزى انهم لا يقومون قبل ان توضع ويكره القيام بعد وضعها ذكره الاكمل
وقاضي خان وفي المحط خلافة روى عبادة انه كان صلى الله عليه وسلم يجلس حتى توضع في
الحمد فقال اليهودي كذا فوضعوا ولا تمتش عيسها ولا يشارها وامر حلقها وبجوارها
الا ان يلبسها بعد عنها او تقدم الكثر فيكون في الفقه وقال الشافعي لما جاء افضل وامامه
في ذكر العرايم ولا يمشي شفعوا والشافعي بتقديم قلنا متعوض بحال الصلاة ما هو مشهور في
فتا حنوف وقال على وضع فضل الماشي يخلها على الماشي امامها بالفضل المذكور على الدنيا
ويروي كحل صلاة الحنازة على صلاة العرايم منها يمشي على الناس وظاهر الحنازة
من اشبع حنازة وقول التما امرنا باسباع الحنايز ولاش بالركوب فيها ولا يكون ان يقدمها
الركب كذا في شرح المحجوز الصيا والاسبغاني ايضا وقال ابن فرشته عن ابن ابي حنيفة
يتقدم الحنازة وهو ركاب ثم يقعد حتى تاسبه كذا في النوادر وان اردت حملها فلا يقول
صل الله عليه وسلم بحديث من حمل حنازة كبرت اربعين كبريا كما في التذليل **وضع على**
عينك المقدما اي التماس من منسوب **والثالثة** اي بعد وضع مقدمها وهو من الميت
فليوضعه عليه **والثالثة** اي مثل ذلك من حمل مقدمها على يمينك ثم مؤخرها **اي**
منها الا تترك على سيارك فليقدمها ثم مؤخرها عليه هذا السنة عند كثير
الحاملين في الساب فليحل كل جانب عشر خطوات **وبالسر** فلا يضر في قامة وقيل
الى الصدر وان مراد من الحنازة **والثالثة** حديث الحمد لنا والتواضع لنا ولا بأس بان كانت
الارض رخوة ونحو تاموت من حجر او حديد ويغير فيه التواضع **وجانب الصلاة منه**
تدخل الى القبر بان توضع الحنازة على موازنة القبر من جهة القبلة على شفير من يحل
منه وتوضع في القبر وصفا هكذا روى الشعبي وابن مسعود انه عليه السلام اخذ من
قبل القبلة ولم يزل سلا وروى ابن عباس انه سلا ما ان يوضع راسه عند رجل القبر
ويؤم الموضع الذي يكون فيه رجل الميت ثم يسلم من قبل راسه فلتا اضطربت الروايات
فيه ويحتمل انه لقوله من صديق او نحو وروى ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم دخل قبر الدلاء
فاخرج له راح واخذ الميت من قبل القبلة **والثالثة** **والثالثة** **والثالثة** **والثالثة**
ملاذ **والثالثة** صلى الله عليه وسلم سلا ما كان في الحديث ولا يندب الا يشار فيه رجل
القبر وتذكره الشافعي اعتبارا بالالف والاحكام ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم

وقل على

فليوضعه عليه
فليوضعه عليه
فليوضعه عليه

كتاب الصوم
ترك الذين يوكلوا المشروب والوطي من صبح الى غروب
بنية صاخرة من اجله يوم من صومه لغيره

المع كذا في النهاية فصا ركة الزكاة والمستحب اخراجها بعد الحرف الجرح للصلي كما امر به صلى الله عليه وسلم
فقد وقع صدقة جماعة لواحده ويحوز عسكه في الصبح على الجانية المحيط
والدرايع امرأة امها وزوجها باءا الصفة فخلطت برم بها بغزاة وودعت حاز عنها لا عتج
لاستبلاك وعندهما يجوز ولودع عند فطم لزوجته عند طار وان كانت نفقة عليه كذا في
العلم **كتاب الصوم** اخبر الزكاة وان كان الميت لكوبة
دينيا لم يترك والمساكنة الخاصة انه لما ذكر في امر حرفة الفطوح وان قد يها وهو
يؤقوعها في رمضان غالبا او على الصبح المفقدي ما سب ذلك رمضان عفته ومن فادى شرعية
شؤون النفس الامارة والسرور بها عن الفضول الجوارح فانه يصعب حركتها في كل الوقت
ولذا قيل اذا اجاعت شبعت الاعضاء واذا اشبعت جاعت كذا وعن هذا يصير القلب
موجب لذلك فضول الشغل وسائرهما ومنها العطف على المساكين فانه لما ذاق الخبز في بعض
الاقوات ذكر من هذا حاله في كلها او كلها فبما عاين اليه الرقة عليه في سائر الاحسان اليه
فقال من كرم الله الله له ومنه ما وافقه الفقهاء في كل ما يتجوز احيانا في ذلك رغبة
عند الله كما جري بشر كافي رضائه وجد برعد في الشاؤ وقربه معان فيقال له في مثل هذا الوقت
تترع القوب فقال الفقهاء الكثر وليس في طاعة مواساة بهم بالثياب فلو اسيم بخل البرم
يتجوز وسببه مختلف في المذود والندد وفي رمضان السهر والامانة اليه ويكره ذلك
وكل يوم سبب صومه كذا في الهداية وهو جمع بين قولين معروض في الاصول الاول للسهر
والثاني في يدي الفجر ولجده ان السبب الايام دون الليالي في صحة الصيام في شرح المعنى
وفي الكسائر ان ما يضاف اليه من قبل وخت وفطر وينفع عليه جوار قد يهمل على وقته وهو
لغة لا ماسا اى مطلقا عن كل يوم وغيره وشرعا **كتاب الصوم** اي ماسا على كل **كتاب الصوم** اي ماسا
الي الحرف بفتح لفتح عاده فذلك كل بفتح عاده في كل الحروف الطار ويحوز **كتاب الصوم**
كالما ونحن **كتاب الصوم** في كل الوجوه **كتاب الصوم** صادق في الغروب اي غروب الشمس حقيقة او حكا
فذلك من كل ما سببا وبشرط الصحة ان يكون اي غرم وقصود ما قبله الحظ ان
يعرف بقوله ما يصوم ويعد نظرا له في باب شرط الصلاة والاضياء والاضياء لشرط
قوله تعالى وما امرنا الا بقصدوا الله مخلصين له الدين والاعلام وقصد نوجده العبادة
الى الله تعالى ولا يستلزم النية **كتاب الصوم** من الله خرج الحاضر والنفاس والعاكف
لا الخبز والجوزون ويحوز الصبي في صومه كالمسيح وشرط وجوب الاسلام والبالغ والعقل
عند العامة واخا في الكشف انه بشرط وقال المحققون اهل الوجوب لان الشرع ساقط
عنه عند قضاء الواجبات للحج باستغرة الشهر وفي البدائع العقل من شرط ابطال الوجوب
وكذا الاقامة في العظة قال عامة المشايخ ليست شرط للوجوب بل الوجوب اذا كالمعنى

بالسنة مع

بالا فانه

107

والا فانه بطل وجوب القضاء عليهم وبعض المحققين حازوا الهه على ان شرط الوجوب ولم يفرقوا
بينه وبين وجوب الاداء واجبا واعني الدليل المذكور بان وجوب القضاء لا يستدعي ساقية
الوجوب وانما يستدعي قوت العبادة عن وقتها ولذا وقع الخلاف في عدم الوجوب والنفاس
فذهب المحققون الى انه شرط والعامه على نفيه وانه شرط وجوب الاداء ونقصه في
البدائع قال الكمال ويقتضي ان يراى في الشروط العلم بالوجوب او الكون في دار الاسلام
وبزاد العلم الادراك لان الخرق اذا سلم في دار الحرب ولم يعلم ان عليه صوم رمضان لم يعلم
لغيره عليه فصا ما مضى وانما يحصل العلم للحرج بالخيار وجعل لوجوب العلم بالوجوب او الكون في دار الاسلام
وعندها لا يشترط العدالة ولا التلويح والخير فلو سلم في دار الاسلام وجب عليه
فصا ما مضى بعد الاسلام علم بالوجوب او حركه سقط الوجوب وقيل لو ادرك
صوما لارقا والا فالثاني كذا في الفقه ونحوه انه بان صوم الشهر عند غروب فيه
والاولى ان يراى ان لم ينه من صومه والا فالصحة فقط واقسامه فرض رمضان اذا
وقضا وكما ذلت ظاهرا وقيل وصيب وقلة واجبت كذا لند وجب على المحرم من الرض
لغيره ولو قرأ نذرهم **كتاب الصوم** يوم تام دخله الخصوم لغيره معصية وما ليس من جنسه
واجب كعبا ده من غير او غير مقتضود كوضوئ الكحل وفيه نظر لان من شرط التخصيص
المقارنة والمخصص غير معلوم فضلا عن معرفة كونه مقارنا او لا وان قوله تعالى من شهد
منكم الشهر فمضوا به في الصبي والعذرة لم يثبت عنه اشياء الفريضة وقول
الحجاء عن الاول ان الامر برفع الائمة في وجب عليه بالسبب فان كان السبب من الشارع بكون
الثابت به فذا وان كان من العبد يكون شهره والشهر واجبا في المذود فرضا بغير الجواب
الوقت وبعد ثم الامر الوارد من الشارع بكون لاداء ذلك وحديثه لا يكون لكونه في مقيد
للفريضة كما افادها بصفة اختلاف السبب وهذا يقتضي الجواب عن الثاني واجب
عندها انه لما دل العقل على عدم دخول ذي الحجة ونحوه فلا يكون اذا جليل فلا يكون عتق
تخصيص **كتاب الصوم** وزعم الفريضة كمال وعليه فالوجوب يوم بطل او سد ونحوه وسنة كسائر
مع الناسع ويعد صور ثلاث من كل شهر وكونها الامام البص وماتت بالسنة طلم
ووعده عليه كصوم داود وقيل ما سوي ذلك عالم يليه تحريما كالعبدتين والشركيين وتروا
كخا شوا معروفا وتومر السبت والنيروز والمهرجان وفي الوافان صوم يوم لندوروز
يجوز لاداء هذه والصيامات الا انه **كتاب الصوم** يجب فيها التتابع رمضان وكذا في الفطر
والطهارة واليمن والاطار والندد والمعين وغير المعين اذا شرطه فيه ولا يخفى في
فصا رمضان ولو سافر او مرضا خلافا لفرق عدم نفيه عليه ذلك انما يحال فان
غيرها في التخصيص في التخليط ولا بد في اكل من النية فشرع في تفصيلها فقال **كتاب الصوم** اي

والغرض من التزكية والتقية
 الى قبل الصبح من نهاره
 مطلقا من غير اعتبار

ونية الشغل لكل الباقي
 لم تجز نية المطلق
 الا اذا عينها بنية

الصيام لطلبه **فصل في نية الصيام** اي ما ليس بواجب منه وما حكمه المندوب والمسنون
 ودليله آية كذا عليكم الصيام والسنة المستفيدة والاجماع ولذا لم يجز احده ولو دلالة
 كل اكل بعد الاكل كذا ذكره النجاشي **والغرض من الاكل** اي رمضان فالامم للعهد **والغرض من الاكل**
فصل في نية الصيام كونه الجلس او شهر رجب **فصل في نية الصيام** اي ما ليس بواجب منه وما حكمه المندوب والمسنون
 منه بعد الغيرة ايضا والصوم فكل ما مضى من نهاره **فصل في نية الصيام** اي ما ليس بواجب منه وما حكمه المندوب والمسنون
 لا بد من وجود النية في كل وقت الا اذا لم يقام مقام الحال لما قبل الزوال والعرق
 كما هو خصه الشافعي بالليل الحديث لا يصيام لمن لم يبيت الصيام ومن لم يجمع الصيام من الليل
 قبل الغيرة لا يصيام له ولا نول اخره فيغفر الى النية فيسقط بقدرها فيبطل الباقي ضرورة
 انه لا يخفى في الغيرة من الغيرة لا يجوز في حقها اذا خلاص العبد في عمله لا يصح في النقل من غير
 عنده فاما من جعله صائما من حين نوى اذ هو متبرع فقد رما الذي يتأب ومبناه على المسألة
 فبان فاعدا وكما مع العدة ولنا حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الحسن بن علي بن فضال قال قال الشاهدان لا اله الا الله قال نعم قال الشاهدان نعم
 رسول الله قال نعم قال بالليل اذ في الناس فليصوموا وفي الصحيحين وفي الحديث عن سلمة بن
 الأكوع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا من اسلم اذ في الناس ان من اكل فليجزم بنية
 يومه ومن لم ياكل فليصم فان اليوم يوم عاصوا ولا يوم من اكل باسائه الا في فرض فكان
 قبل نسخ ايمانه واما بعد حديث معاوية انه قال على المشرك اهل المدينة أين علموا حكم
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا يوم عاصوا لم يكت عليكم صيامه فشا فليصم
 ومن شا فليطير وانا صيام لانه بعد النسخ لم يبق صياما قال فيل اذا نيت فرض عاصوا لم
 تنسخ ولا نية على شرطه كالنسخ الى بيت المقدس قد نسخ ولم تنسخ لحكام الصلاة وحمل
 ما رواه على الحال فلا وضو لمن لم يمسح فيه او على غير النية على الليل فلو نوى قبل
 الغروب ان يصوم فلا يصح او معناه لم يوانه صوم من الليل ونوى الصوم من وقت النية
 على انه عام خص منه النقل فيخص بالقياس فيحمله على صوم القضاء والتدبير المطلق والكرارة
 ويصح **فصل في نية الصيام** كونه **فصل في نية الصيام** كونه **فصل في نية الصيام** كونه
 في رواية اختاره في الاسلام ونفس الائمة وصحها في الجمع ويصح الغرض المذكور منه كما يجب
 اخر كذا ذكره ولو جازها لاله الا في سفره ومرضه وكذا في ثلث ادها في الهادة والكر المشايخ قبل
 يوطأ هو رواية ما نوى وعلى الاخرى يقول بان رخصته متعلقة بحقيقة الحج بخلاف المستأجر
 وصحح الشافعي ذلك لان المأمور بصوم معلوم فلا بد من تعينه كالفلاة قلت اوصان
 لم يشرع فيه غير فكان متعينا والمقتضى لا يحتاج الى تعيين فيصاف بمطلق النية كالنسخ
 في الداء صاب باسم جلده اذا كان موجودا وفيها خبر فيه اما لو وجد فيصلى فيقال

شهره
 منه

نحو النية من النهار
 لا يلزم من نية الصيام

وهو خلاف في المسئلة
 في الداء ما يراه

باسم جلده لان كونه معلوما لم ينع ان يقال باسم نومه بان يودي الصوم المشرع في الوقت
 لا ينع ان يقال باسم جلده دعنا للتحكم فان قيل ما ذكرتم يقتضي الاصابة بمطلق النية لا بنية
 النقل او اجباخر وبنية عن وجود المطلق فيها وزيادة حدة فقلعوا وبني المطلق
 وبنيهم واما المسافر او المريض فلا يصح له الصالح بنية فصالح دينه وهو قضاء دينه
 وقيل لا يصح عن رمضان لانه لما ترك الرخصة التقوية للصوم والنقل والتدبير
 كرمضان لغيرها الا اذا نوى واجبا اخر لان الغرض من الصيام في ابطال محله هو
 النقل لا هو عليه كقضاء دينه ولا ينع ان يقال في الغرض من الصيام في ابطال محله هو
 الحق وهو الشارع فليقتض في حقه اجب بانه اذا نوى مقتضيا على ان يعرف في حقه
 او رده عليه فاما بعد ان حق صاحب الشرع بقوله لا يصح الصوم القضاء والكفارة فينبغي له
 شرط الغرض كظهره فان وقت تغاضي التخصيص اجب بان الكفارة والقضاء من جملة
 الوقت واصل ما شرع فيه النقل الذي وجب بالنداء وهو احد فيصنف في المطلق البنية
 وكذا نية النقل بخلاف الظاهر المتيقن فان تعيين الوقت يعارض التخصيص بالتأخير ولا يتبين
 الوقت بعده له بعد ما كان غير متعين كذا في الفقه وفي الخلاصة من غير او مسافر لم يوفى
 رمضان من الليل ثم نوى بعد طلوع الفجر قال في تجريد بنية اخذ الحسن وفي نسخة
 الامام السرخسي لم يذكر ان هذا قول من السرخسي بين المسافر والمقيم ومثله في الجانية
 ثم الاصل في ذلك النية من الليل اخرها من الخلاف **فصل في نية الصيام** اي الصيام
 ونحوه من طاف ونقل فسد **فصل في نية الصيام** اي الصيام **فصل في نية الصيام** اي الصيام
الاذا عين اي النية **فصل في نية الصيام** اي الصيام **فصل في نية الصيام** اي الصيام
 مع الفجر جائزا في الجانية فلو نوى القضاء ما را قبل يصح هل يقع من النقل في وقتاوي النية
 نعم ولو اطر بزمه القضاء في هذا اذا علم ان صومه عن القضاء لا يصح بنية من النهار اما
 اذا لم يعلم فلم يلزم بالشرع كانه المظنون ويردان الحمل بالاحكام في دار الاسلام غير
 متعينة بحجاب بانه يعتبر في محل الاحتفاء ويشترط في نية القاطن لها ولو رجع عن
 ما نوى بيلال لم يضر صائما ولو اطر لاشي عليه الا في رمضان ولو توفي عليه لم يجز له ان يترك
 النية انقضت بالجمع ذلك لان يكون في وقت يقع فيه النية فيحصل مضيه فيه
 تحديده بنية قاطن او غير صريح في الحافظة ولو نوى صيام القاطن لم يفيط الا نوى الحكم في
 الصلاة ولو قال بنية صوم عدان شاء الله فعلى الحلواني يجوز استقصاها لان المشبه
 بنقل اللفظ والنية فعل العاكب وصححه في الظاهر قال في الجوهري لان هذا البصر على
 حقيقة الاستئناس واما ما هو على الاستعانة وطول الفرق والحق في رمضان نية ذكر
 اليوم القسبي وكذا اذا استحر لصوم لكان نية له ولو استحر على الايدي صائما لا يكون نية

جبل من جبالها على مرتلين من مكة في غير بعض مقامه قبل موافقة أهل مكة
البيان من غير حديث الخبر وقد اهل والحليفة ولاهل الشام الخ ولاهل
 قول المناول ولاهل اليمن يعلم قتالهن ظهر ولما في عليهن من عراهن لمن كان يبد
 الخ او العرق اولاً ولم يوجب الخ الا على من ادع الخ الزم لما دوى انه عليه السلام دخل
 الحجة سنة سود البخر احرام م وكان الاحرام لاداء السك فادخله لزمه والا فلا وجبة
 البغلة لايهم بتركه شي ولما حديث الخبر لا يدخل احدا مكة الا باحرام وما ذواه
 مخصوص بذلك الساعة والحجة سنة وهو فرض ولان الله تعالى عظم البيت فجعل
 المسجد فانه مكة فاما المسجد والحرم فاما المسجد والميقات فاما الحرم وجعل عظيمه
 هبة مخصوصة فانه يجوز تركه ومن كان داخل الميقات لم يتركه مكة فلو اذمر
 لكل داخل احرام وقع في الحج فاحقوا باهلها ومن خرج من مكة كاحج فبلغ الوقت
 ولم يجاوز له ان يدخل مكة ليحرم فان جاوز لم يدخل الابه وقتنا بقصد مكة
 لان الا في اذ قصد موضوعا من اجل التحريم جاز عظمه والميقات غير محرم واداه
 وصل اليه صار في حكم اهله فله دخول مكة صحيح ويوجب له ان ادخل مكة بغير
 احرام وهذا يحتاج اليه لئلا يضر في الحجر فاذا قصد حرم صار كاهلها لكن يستقل
 عليه انه تصاريح مكة وبما مؤرخه افاته لكن سمعت ابنه يقولون الامر في الناس
 فينبغي ان يجوز وعلي قولهما لوزاد العزم الامر فينبغي ان يجوز لانه زيادة جبر
 الاحرام عليها لتفسير الصحابة تمام الحج والعرة بالاحرام بهما من دون اهله وكانوا يستدلون
 ذلك في الحديث من اهل المسجد الا في غير ذلك فحج غفله ما تقدم من ذنبه وعن تعقيد
 بمن ملك نفسه عن محذور الاحرام وهذا خلاف تعقيد على اهل الحج يكن انفاذا في السايح
 وتوقع نصب حل الاضحية من ذنب اهله على ما اذا كان من ذنبه الى مكة دون اشهر الحج فافتر
 قاضي خان ولا يصح **الخ** المأمر وسعي لحاقه ان شاء الله تعالى قبل بلوغه من ذنبه
 منها لتعبد مكة وجب عليه الاحرام سواء كان يمر بعد علمه ميقات احرام لانه المستور خلا
 ففي كافي الحاكم من جازو ذنبه عنهم ثم اتى وقت الحرفا حرم من ذنبه او لو كان احرام من وقت
 كان احراما ومنها لوجاز ذنبه في الحجة فاحرم منه فلا بأس به في حديث النبي في الحجوز
 المواقيت ومن كان في جوارح رايح هناك المواقيت فقلنا يحرم اذا هادي اخرها ولا يجر
 بالاجتهاد فليجهد فان لم يلبس تحت مجازي فعلى مرتلين من مكة كذا في الفقه وغيره قلت
 لعل وجه ان المرتلين اوسط المسافات والا فلا لاحتياط الزيادة في شدة ذنب الحليفة
 ثلاث او اكثر وهو عليه محمد والحج في انه لائمة وحرم ابن الامام بركنية السبعة **والحل** اي غير
 الحرم وقت **الخ** اي المواقيت اي من شل بها او بينها وبين مكة **تقرا** ان خارج الحرم

كله كمكان واحد في حفة والحرم في حقة كالمبقات في حق الألف في فلا يدخل الحرم
الأصغر **وأما وقت النحر** أي سأكنا ومن أسبغته من سكان الحرم **في نحر الحرم** أي نحر الحرم
في حفة ويحج في الحقل فيحرم من الحرم ليحقق نفع سفر ينبتل المكان **والحل للحرم وقت**
النحر كمثل ما مضى في الحج وكان عليه السلام يأمر بذلك **باب**
الأحرام وهو مصدر أحرم دخل في الحرم كاشي دخل في الشتاء وعرفا عنهم المباحات
على نفسه لأذهان العبادة من العبادات ماله تحريم وتكفل بالحج والصلاة ومنها
ما لا يترك ذلك كصوم وزكاة وحقيقة الدخول في الحرم والمراة الدخول في حرمان
مخصوصة أي التماسها والتمسها بشرط الحج شرعا إلا أنه لا يحقق ثبوته شرعا إلا به
مع ذكره وخصوصية كاسياني وإذا تم بالحج عنه الدخول بسك الحرم به ولو أفسد
الألف في لغزات مجمل الحرم وفي الإحصاء في ذلك الهدى ثم لا بد من القضاء مطلقا ولو مضى
إذا لم يشع فتح الأحرام الأدم أو قضا وذلك بدل على لزوم المعنى مطلقا بخلاف الصلاة
ومن بدو الحرام الحج أو عمتي لهما قضا **وعنه** **الحج منه** أي في
استداء أحرامه كحديث زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم نحر ولا بد لاله وغسل وحديث
قائنه كل إذا خرج إلى مكة أغسل حين يحرم إلا أنه للتطيف فهو مبره الحاض وإن لم يقع قضا
عنها فيخلو الوضوء كما لا التهم عند العرجي الماء وينفذ له قصر ظفر وخلق غانة ومف
ابط وحجاء زوجة أن كانت معه وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم يطوف في نسائه ثم يصبح محرما وفي رواية بصيغة ماض **وليس لأراد** ومن لم يحرم
إلى ما تحت أركبتك لبكر عودته لأنه شرط فيه **وكذا الأداة** قال في القاموس ملحقه **أما**
جديد كل منها **وعنه** أي مغسولا **أما** **وسرطبا** في ذكره ولو بقيت عينه
تعد خلافا لمحكها في الثوب والفرق أنه اعتبر في البدن ما بها وما في الثوب منفصل
عنه والمقصود من ذكره حصول الوقوف المحرم لما روى الحاج السفت النفل **والخط** من
النسب **نرا** لما سيأتي وكأنه الكشي عن ذكر الأداة والأداة هنا غير محبطة لما في حق عن
الحزن انطوا صلى الله عليه وسلم من المدينة لخدمته أنجل وأمن وليس لأداة وراه هو
وأصحابه فلم يبق من شيء من الأداة والأداة المرعقة التي لا ترفع الجلد فأصبح ركب
رطله حتى استوا على البداء أهل هو وأصحابه وقلة منه **وصلى** ولحين حديث ابن عمر كان
صلى الله عليه وسلم يركع بذي الحليفة ركعتين وحديث الجرح خرج صلى الله عليه وسلم حاجا فإملا
صلى في مسجد بذي الحليفة ركعتين أوجب في مجلسه فأهل حين فرغ **ودعا** **قال**
جيت **فأمر** **الحج** التي وجبت على أو غيرها **فليس المقام** لأن أداه في إزمته
متفرقة وأما من سبغته فلا نفري عن مشقة فأداة فليس اليبس بخلاف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
مما كنا لنهتدي لہ

کتاب الفقه

من حرم كذا وجاج واستقر جزاء مستأنس طيب البشر بالذبح وحاشية المسرولة **والصيد** ان يذبح ثم اكله
يغرم وهو مطلقا حرام والغول ان ياكله لا غرام والصيد والذبح اذا حلال يلبس الحريم حلال
ان لم يكن دل عليه او امر بصيده وفي هذا يعتبر

والحيض لانه لو باصل الحلقه خرج ما يطير فانه صيد **مباح** **مختار** **في** **حرم** **كذا**
وجاج لانه ليست صيد او غلبه الاجماع والحد بالاصل عما يطير فانه صيد قال
الربيعي ويقتضي ان يكون الحيوان على هذا التقصيل فانه في بلاد السودان وحشم
لا يعرف منه مستأنس **واستقر** اي ثبت **حرم مستأنس طيب** اضافة الصفة للوصف
ما للشر **بالذبح** من الحريم **وجزاء الحاشية المسرولة** رحطها ذبيح كسر اولها صيد
باصل الحلقه والاستيذان حاشي كغيره يصير كالصيد في الذكاة لا في حرم الحريم
وخالفه في المسرول وجوابه ما بينا وغيره اولى بالحكم **والصيد** **اليد** **يد** **يد**
م اي في الحريم او من احرامه **كله** حال مقداره وكذا الواطئه كله **يغرم** **فيه** **و**
اي مذبح الحريم **مطلقا** **احرام** على الحرم الذاب وغيره والكل سواء كان مضطرا او اعد
ح حلالا لانه كميته وتناولها انما يجزى الاستغفار لحرمه اكله حلال اكل صيد الحريم
وله ان مغرمه ليست بكمية وتناول مضطرا لحرامه لانه خرج من عن الاهلية والصيد
عن الحلية فا حيف الحمة لحرامهم فلهذا وغيره فامنع بكمية كونه ميتة فافترقا لكونه
اكله قبل اد الجزاء حل الصلحان فيه كرسف ديشة فقتله يغرم فيه فقط وكذا لو
كسر بيضه وادى جزاءه ثم اكله لا يغرم كذا في المحيط واطلع سيم لوجو الذكاة
والنوع عقوبة له لا ارتكاب النبي بقي في حرمه ونفسه بعد ما حل فلما افعله حرام
فلا يلزم ذكاة كالحجسي لانهما متبرك من مسفوح عن اللحم وهو مستحذر فاقام الشرع
نظرا بخصوصا عنها تيسيرا فلا يجري عرفا بترك اكله من مسلم ولو لم يخرج دم وعكسه
في محرم فان قيل لو ذبح غيره حرمه صحيح فذلك حتى اكله المضطرون للميتة قلنا
لان حرمه لنا لا لعينه في الذاب والمذبح فزالته باذنه بخلافها فلم يكن مشروعا فيها
والغني اي غير الحريم الذاب للصيد **ان ياكله** **اعلم** اي لا يغرم فيه ما من حرمه عليه
لكونه ميتة فقط وفيه الاستغفار **والصيد** **اي** **الصيد** **والذبح** **الصيد** **اذا** **تولاهما**
شخص حلال **نفع الحريم** **لها** هو دليل المقدس سابقا لان اذا انما يلبس اصل **حلال** اي
هو مباح للحريم **ان لم يكن** **الحريم** **دل** **الحلال** **عليه** **اي** **الصيد** **او امره** **بصيد** **ومنع**
كوع لحديثه الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه او تصادكم دت ولسنا ان ايا فانه
صادا له واما هذا النبي صلى الله عليه وسلم قاله الطحاوي واختار انه محرم عليه ما من
ودلالتة وموارح الروايتين حديث هل منكم لحدا مره ان يحل عليه او اشار اليه قالوا لا
قال وكلوا ما بيني وفي الزبادات خلافه واختار الحرجاني وقال الروايات في الاخر لا
الدلالة وما رويها ضعف او يحل علي ما كان باهروحن **وفي الحلال** **يجزى** **في** **جنايته**
بذبح **صيد الحريم** ونحوه لا بد لانه عليه ولو لم يذبح محرما لانه لم يلزم ترك التعرض

والحرم

بذبح صيد الحريم اختارته قيمته للبر لا لصياده

والحرم التزعمه بلحرامه فلما دل ترك مكرمه كوجع دل ساد فاعلى وديعته والحلال
كل جنس دل السارق وتحققه ان دلالة الحريم فعله والجزا الزم عليه والجزا في الحلال
الحلل وفي الدلالة لم يتصل بالحل شي ولو كان الصيد في الحريم والصيد في الحلال او عكسه
فهما سواء ولو كان بعض قوايه في الحريم او يوه في هوايه فقلبه الحيا **اغترامه** **قيمة**
للشي اي الصدفه ولذا الحريم استحسننا وفي القياس خزان لكن الاحرام اقوى واضيف
له عهد لتقدير الجمع ولذا وجب به نفسه كسرا وهما في النبات سواء اذ ليس مخطو الا حرم
وقد يحتمل ما ذكر الحلال وقد يحتمل ما ذكر الحلال فان الحريم يحرم في القية من الهدي والطعام
والصوم ونحو الهدي في ظاهر الرواية لا يحل فعليه **الاصابة** **لحديث** ان الله حرم ملكه
لا يجزى الا حلالها ولا يعصده شيئا ولا يفر صيدها قال القاسم لا الاخر فانه لقولنا
وبسوتنا قال الا الاخرى واجمع عليه وثقى الصوم لانه ضامن للحل وهو الصيد
وكذا انه بالمال بخلاف الحريم فالحريم الفعل والصوم صيحه وللصوفيه والوهدي ما قيمته
اقل من الصيد او دحه لقلته مسرول لم يحرم غير في الظاهر وبجسدة واية الحسن ولا ولو
اخرج صيد من الحريم لم يزد له لما منه وبفعله لو ارسله في الحل ما لم يذبح الحريم كما لو تلف
بافة سماوية بعد وضع يد عليه وتسبب لقلته عدوانا لا بدول قصدها وارسل بازيبا
في الحريم فقتل حاشاه ولو تجمي سها من الحل الى الصيد في الحل وموم في الحريم قال بحر عليه الخ
عند ح وفي المصنوع واذا ذبح الحلال صيدا من الحل في الحريم او من الحريم في الحل فعليه جزاؤه
لانه ان كان الصيد في الحريم فهو من به وان كان الرمي فيه فهو مني عن الرمي الى الصيد من
الحرم للاية ثم قال الا ان يكون الصيد الرمي في الحل فراه ثم دخل الصيد في الحريم فصيده
لا يلزمه الخ لانه في الرمي غير مركب للنهي ولكن يحل تناوله وهذا صحيح منه في الجزاء
لم يركب شيئا لكن يحل تناوله وهذا مما استلحق من اصلح ان للمصنوع حال الرمي الا انها
فاعتبر في حل تناول حال الاصابة احيانا لان الحل بالذكاة وهي بالاصابة وعلى
هذا ارسال الكتاب وفي الذاب ان فيه مياشا واستحسننا فالحل عليه الاختلاف
وفي الولولية لاجزاءه ويكره اكله ولو كان على عصف شحم في الحريم واصلها في الحل فعليه
الجزا قال في المواهب وسرحه ويعتبر محل قيامه للصلحان وعدمه فلو كان براسه في
الحل وقوامه في الحريم فضره راسه ضمن لا بعكسه ويعتبر جسمه حال رفوذه فان
كان راقدا في الحريم ورجلاه في الحل فضره راسه لا بعكسه ويعتبر جسمه حال رفوذه
فان كان راقدا في الحريم ورجلاه في الحل كان صيد الحريم فقصم ولو بعكسه او في جز
مطلوب اذا كان نايما وراسه في الحريم فهو صيد الحريم والفروع كثيرة في المحيط وغيره
قال ابن الصيا في شرح الجمع معرفة الحريم من الجهات الاربع من ادم الامور فلا بد في الفتاوى

بفضله فأتى وجب عليه الايضاً بقضية صوم هذا اليوم كما ملأ من حيث حكم
 الدنيا وان كان مثلاً ما في الاضاح بقدر ما صام منه ولذا في الصلاة لومات في خلاها
 وكل على صالح شرع فيه ولم يمتد وكذا الجواب عن الحديث الذي روي له والحديث
 من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل سنة فيبقى عليه هذا الزم بين
 فان بين من ابي مكان حج عنه من بطلان او من محل مات به او من محل الحج عنه من
 اتفاقاً اقول كونه يرجع اليه في بيان المحل ويبلغ قوله ما في وجوب كونه من بلدته
 انه لو ارجع الوصي من غير بلدته فيمنع على سبيلنا ولنا ما مل الجواب عبارة الفقه واما في جانب
 المال فقال الجحان بقي ما دفعه شيء به والا بطلت وتر ان كان ما دفعه عام اذلت
 فكيف وان كان بعضه بطل فأن بلغ ما فيه ما حج به والا بطلت وقاله من ثلث
 ما بقي ثم وثم الى ان يستحق ما لا يبلغ فيبطل مثلاً الخلف الاربعة الاف وثلثها
 فيبطل بغير الله ما يكفيه من ثلث الباقي فعلاها هكذا من بعد صرة الى ان يستحق
 ما يكفيه مبلغ الحج فيبطل وقاله من ثلثها ثلثا به وثلاثه وثلاثين وثلثها ثلثها
 ملك الالف ثلث الاربعة الاف فان تفت والا بطلت وعن محمد ان بطل من الالف الاولى
 ما يبلغ حج به والا بطلت هذا ويحتمل ان يراد انه لو مات الحاج لنفسه في طريق الحج
 واوصى الحج عند الحج فالحج عنه ان كان حياً ومات مأمون حج لغيره من بلدته
 لانما كان الجمع اليه حتى لو ارجع الحج فلم يبلغ ما دفعه للفقعة من بلدته لم يحج عنه من حيث
 يبلغ كالميت لما قلنا من الفرق وان كان ميتاً واوصى به ولو حج لغيره واطلق
 حج عنه من ثلثه من بلدته ان بلغ والا فحيث يبلغ وان خرج الحج كان اومات
 مأمون فالحال المذكور في عند من وطنه وعندهما من حيث مات ولو اوطن له
 من حيث مات فلو مات على بالوفه واوصى حج عنه من مكة وان اوصى به من غير مكة
 فان حج وصي من غير وطنه مع امكانه من وطنه ضمن وكذا لا ان يكون المحل ارضاً من
 وطنه حيث يبلغ الله ورجع لوطنه قبل الليل وان لم يبلغ الثلث من بلدته حج عنه
 من حيث يبلغ استقصانا ولو بلغ ان حج به منه ركناً فحج عنه ما شاء الحج وان لم
 يبلغ الا ما شاء من بلدته قال الحج حج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الغرض شيئاً
 ليس من مكة زاد وكسوف لا يكون محالاً كذا في البداية هذا اذا لم يبلغين مكة فان
 عين بان قال بالف او ثلث ما لي فان لم يبلغ من بلدته حتماً قلناه وان بلغ واحداً
 زمت قلن بلغ حجاً اثنين فمسألة الالف قال في الملبط الوصي بالحج ان شاء
 كل سنة حجة وان شاء حج عنه رجلاً في سنة واحدة وهو افضل ومسألة الثلث لهما
 في البداية مسألة في العذرة ولو وصى الحج غنم وثلث يضيئ ان تساوت يدي

او كذا وعوالف فلو ملك
 الثانية يدفع اليه ما يكفيه
 من ثلثها باق

وكذا وعن ربيعة بن جهم
 هذا ولو حج من حيث يبلغ
 لثلثه وثبت ان يبلغ ركناً
 من موضع ابيد من الوصي حج
 عن من حيث يبلغ

بما يراه

بما يراه وهي من تقدم الزكاة لان فيها حقين والزكاة والحج بقدر ما على الكفارات
 في الكفارات على صدقة العطر وهي على النذور والكفارات على الاضحية والواجب على
 النقل والسرارل يقدم منها ما يراه الميت وحكم الوصية بالعتق اذ لم يقع عن كفارة
 حكم النقل والوصية لادى كل الغرض المعنى فان قال للساكن فكأن نقل ومن الصور
 للمنفقة او وصى حج فرض وعقوبة ثلثه ولا يسعها الثلث يبدل بالحج ولو وصى بحجة
 ولما تيسر والاصح ما الثلث قسم بينهم بالحصص بغير حج باق في ما ياكل من نفقة الحج
 ما خص الحج به فرض به من حيث يبلغ لانه الممكّن ولو وصى لرجل بالف والف
 بلساكن وان حج عنه بالف وثلثه الفان يقسم بينهم اثلاثاً ثم يضاف حصة المساكن
 الى الحج فما فضل فالمساكن بعد كمال الحج لان الصدقة تطوع والحج فرض الا ان يكون
 زكاة فتتجاوز في الثلث ثم ينظر الى الزكاة والحج فيبدأ بما يراه الميت ولو وصى بمسكن
 افساد رمضان ولا يخرج من الثلث العتق ولم يخرج الورثة بطعم سبب مسكناً هذا من
 الفقه **والابوان عنهما** معنى او اخذها غير مني **ابن اهل** بالحج واعلى الحديث
 من حج عن ابويه او وصي عنهما ما عرفت ما عرفت مع الاراء الدار قطن عن الحجر وايضاً
 وحديث من حج عن ابويه او امه فقد قضى عنه حجة وكان له فضل عسج وعبر
واحد منهما **ابن اهل** له **صح ما فعل** من الضيق من الالهال ان جعل
 الثواب للغير وهو يحصل الابد الادافينه لهما لغوا فادام وجعله لهما
 او اخذها صح خلاف آخره كما روي به يعلم انه لو ابقاه لهما صح بطريق الاول لكن
 يبقى الكلام انه لو نواه اخذها ثم لما تم جعله الاخر لوطنه اهل يصح وهل له من
 محل تامل **بسم** المأمور بالحج فينفق على نفسه بالمعروف ذاهباً واياباً من
 غير شذير وقت ينفق طعامه وشرايه وشبابه وركوبه وما لا بد منه وما فضل برده على
 ورثته قال في غير مطلوب الا ان يكون شيئاً قليلاً بفضل عادة فيكون له انتهى الا اذا كان حج
 الوارث او وصى به الميت ولو كان الامر حياً رد له الا ان يقول وكذلك ان يترك
 الفضل لنفسك وتقبضه ولو كان على موت قاله الما في ان وصي وصية وقيل يجوز
 الوصية للجمل والاصح صحة انه يصير موقوفاً بالحج كالواصي بشره لغيره ولغيره
 ولا يعطى ما يذره ولكن ان يدعوا لوطنه الطامدوا بصدق في كالا يقرض ولا يعرف
 العار من بدنا ينفق لا يشترط بها ما لوصيته ولا يدخل بها الحام ولا يشترط من المراج
 ولا بد من به ولا يشترط اي شيء منه ولا يحج ولا يعطى امر الحلاق منه الا ان يوسع له
 الميت او الوارث ولا ينفق على من يخدمه الا ان يكون ممن لا يخدم نفسه ولو نوب
 الاقامة بمكة خمسة عشر يوماً سقطت نفقته من مال الميت فلو عاد يعود عند

كثير

او وصية

وتارك الحج الأول يرمى في يومه الثاني جميع الرمي
أو أولا يرمى فقط وكل من أو حب حجاما شيئا للبردين
حتى يطوف ركنه وفي المصحة حلال وجائز أن تشرت بخرمه

١٤٢

للإمام فلا يسمعها لانه يشتم من الناس فيكثر القيل والقال ويشتم القصد والبال
وتسكت قلوب الناس بالنسك في صحتهم بعد عناهم فاذا اجتمعوا يستندوا بصبرهم ولا يسمع
السماعة قد تم حج الناس **وتارك الحج الأول** بالقل للوزن في اليوم الثاني فقط اذا
اني بما بعدها **يرمي** اذا قصها في يومه الثاني ليوم الترك **جميع الرمي** من الحجرات اي بعيد
مهما ما اتي به وهما حافطة على الترتيب وهو افضل **أو لا يرمى فقط** ان شاء
واوجب مع الترتيب لانه عليه السلام وماء مرتبا فلا يشرع غيره كالي سبي في الطواف
او طاف قبل الوقوف او بداء بالمروة قبل الصفا ولو ان كل حجرة فدية مقصودة بنفسها
فلا يتجاوز رمي احداهما رمي اخري كما هو الاصل في الغزب المستاوية الرب ولو لا ذلك
المضي في صفات الغزبات بالترتيب قلت لا يلزم فيها بخلاف ترتيب السبي على الطواف لانه
اعتبر بها فلم يشرع الاعقب طواف وبخلاف المروة فان البداء لصفا ثبت بالنسك لحد
البداء بما يهده الله به فالتسبي الواقع منه فعلا يجعل على السنة اذ الفعل لا يفيد اكثر من ذلك
وتمام الغزب يشرع في القديس **وكل من اوجب** على نفسه **حجما** حال كونه **ماشيا** وجب
عليه السبي من بينه في الاصح وقيل من جبر كحر واختاره العتاني وفخر الاسلام وصححه
في البيانية فلو حرر من بينه لزم المشي منه اتفاقا **لا يمكن حتى يطوف ركنه**
اي الطواف الركن لانه التزم القرينة كاملة كسائر الصوم فيلزمه سلك الصفة وفي
خير من ان يركب او يمشي على خلاف ما في الجامع وهو قوله لا يركب حتى يطوف اشارة الى الوجه
وهو الظاهر لا قلنا وانما انهي بالطواف لانه اخر منتهي اعمال الحج فان قيل كره المشي
فيه فكيف يكون صفة حال قلب الحاكه اذ اكان مظنة سوا خلق الفاعل كان يكون ضابعا
مع المشي او ممن يطبق المشي فيكون سبب المأم من محاذ له رقيق وخصوص منه والافلا
سلك المشي افضل في نفسه اذ هو اقرب للتواضع وعن الجرح بعد ان كف ما تاسف
على شي كذا سبي على ان لم اجمع ما شيئا لتقديم المساة في الآية والحديث من حج ماشيا كتب
له بكل خطوة حسنة من حسنات الحور قبل ما هي قال كل حسنة بسبعائة لا يقال
لا نظير للمشي في الوجبات ونسب التذلل ان يكون من جلسته واجب لان له نظيرا وهو مشي
المكي الذي لا يجد الرحلة قادر على المشي ونفس الطواف ولا فرق بين ان يجر اندراو يطفه
كان شغيت او قدمه فلان فعلى حجة او عمن وان لم يعقل الله ولو قال على المشي والبيت الله
والله سبحانه وتعالى اعلم
يسلم كتاب النكاح

قد تم كتابه رويته
في الثاني من شهر ربيع الثاني
في سنة ١٢٨٠ هـ

من اول شهر ربيع الثاني

شبكة

الألوكة

www.alukah.net